INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

البحرين: محاكم غير شرعية وقضاء غير مستقل

أصدرت محاكم البحرين اليوم الأحد 4 نوفمبر/تشرين الثاني حكماً بالسجن المؤبد على سماحة الشيخ علي سلمان وألغت حكم البراءة بحقه كما أصدرت حكم المؤبد على الملاحقين النائبين السابقين في البرلمان البحريني عن كتلة الوفاق الشيخ حسن سلطان وعلي الأسود وذلك على خلفية الوساطة الأمريكية الخليجية لحل الأزمة في العام 2011.

وكانت المحاكم البحرينيّة قد أصدرت حكماً بتاريخ 21 حزيران/يونيو 2018 يقضي ببراءة الشيخ علي سلمان ومعه القياديّين سلطان والأسود من تهمة "القيام بأعمال عدائيّة داخل البحرين، وقبول مبالغ ماليّة من دولة أجنبيّة"، في إشارة إلى قطر.

اليوم الغت محاكم البحرين حكم البراءة واصدرت حكما بالسجن المؤبد ضد الشيخ سلمان والقياديان الاسود وسلطان على خلفية الوساطة الأميركية الخليجية، رغم افتقاد القضية بحسب الدفاع لأبسط معايير المحاكمات العادلة واستندت على مكالمات متجزأة دارت بين الشيخ علي سلمان ووزير خارجية قطر السابق حمد بن جاسم.

خطوة هي الأشد في ظل انتهاكات لا منتهية لحقوق الإنسان في بلد اشتهر بسجله الحقوقي الأسود، خطوة انتقامية ممنهجة لإسكات صوت المعارضة وتخويف من يحاول أن يعلو صوته في المناداة بالحقوق المشروعة وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الشيخ علي سلمان والشيخ حسن سلطان والسيد علي الأسود هم إحدى ضحايا الأحكام الغير عادلة لمحاكم البحرين. الحكم بالمؤبد هو سخرية من العدالة وإظهار للجهود السلطات البحرينية المستمرة في إسكات أي شكل من أشكال المعارضة.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدين الحكم الغير عادل الصادر بحقهم ويشدد على أنه لا يحق للبحرين اسكات صوت المعارضة بتلفيق تهم كيدية وزائفة ضد المعارضين والناشطين السياسيين ثم إصدار أحكام جائرة وغير عادلة بحقهم لمجرد الانتقام منهم.

سماحة الشيخ علي سلمان هو سجين رأي محتجز قسراً بسبب ممارسته السلمية لحقه المشروع في حرية التعبير وتوجيه أي تهم له ذات أبعاد سياسة هو انتهاك فاضح لحقوق الإنسان في ظل عدم اثبات أي معلومات عما تدعيه المحاكم في البحرين.

ويطالب المجلس السلطات البحرينية بإطلاق سراح المعتقل قسرياً المحكوم مدى الحياة الشيخ علي سلمان وسراح جميع سجناء الرأي فوراً لان ممارسة الحق في التعبير ليس بجريمة. والتوقف عن التضييق وملاحقة الناشطين في حقوق الإنسان وإفساح المجال لهم لممارسة حقوقهم المشروعة دون شرط أو قيد.

يؤكد المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان على أن الحق في محاكمة عادلة هو من الحقوق الأساسية للفرد، وعدم احترامها هو انتهاك لكافة المبادئ والأسس المنصوص عليها في القانون الدولي وجميع المواثيق الدولية ذات الصلة. وهذا ما تفتقد المحاكم في البحرين في ظل قضاء غير مستقل ومحاكم لا تتمتع بمعايير القضاء العادل.

ومن هنا يتوجب على السلطات في البحرين إسقاط جميع التهم الكيدية الصادرة بحقهم وبحق جميع معتقلي الرأي وعدم ملاحقتهم مجدداً لممارستهم نشاطهم السياسي.

ويطالب المجلس أيضاً المجتمع الدولي بالضغط على البحرين لإطلاق سراح سماحة الشيخ علي سلمان ووضع حد لاستمرار الانتهاكات بحق المعارضة السياسة.